الأمم المتحدة

A/C.5/64/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
1 December 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد موريه ..... (سويسرا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ١٣١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

مكتب الأمم المتحدة للشراكات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-55576 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/64/16)

١ - **السيد فان دير فستهوزين** (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق)، تكلم بواسطة الفيديو ليعرض تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها التاسعة والأربعين (A/64/16)، فقال إن التقرير يضم استنتاجات وتوصيات مهمة تتعلق، على وجه الخصوص، بالتغييرات البرنامجية الناشئة عن قرارات الهيئات والمؤتمرات الحكومية الدولية أو المقترحة من جانب الأمين العام. وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق قد فحصت التغييرات المقترح إدخالها على الخطة البرنامجية الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وقدمت توصيات بشأن التغييرات المقترح إدخالها على البرنامج ٢٤ - خدمات الإدارة والدعم، بما في ذلك توصيات بشأن مكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢ - وقال إن اللجنة، اضطلاعا منها بولايتها المتمثلة في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمهامه التنسيقية، قد استعرضت التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وتقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2009/7). وأضاف أن اللجنة أوصت بأن توجه الجمعية العامة انتباه الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ضرورة الاستمرار في ضمان أن يعزز المجلس أنشطة التنسيق التي يضطلع بها على نطاق المنظومة؛ وكرر الإعراب عن أن أي معايير أو أي منهجية تتبع لإجراء تقييم شامل للمشاريع الرائدة الثمانية المتعلقة بتوحيد الأداء ينبغي أن تنظرها أولا الجمعية العامة وتوافق عليها، وأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمشاريع توحيد الأداء ينبغي ألا يحل بنتائج المداولات الحكومية الدولية بشأن تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. ومضى إلى القول إن لجنة البرنامج والتنسيق شددت على مسيس الحاجة إلى ملء شاغر المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

٣ - وبخصوص التقييم، قال إن الفصل الثاني - باء من التقرير يصف فحص اللجنة تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الأربعة وتقريريه عن الاستعراضيين اللذين يجريان كل ثلاث سنوات.

٤ - ومضى إلى القول إن اللجنة قررت عدم إدراج البند المتعلق بتحسين أساليب وإجراءات عمل اللجنة في جدول أعمال الدورة المتصلة، لكن قررت مناقشة القضايا ذات الصلة تحت البند المتعلق باعتماد جدول أعمال المنظمة وتنظيم الأعمال، حسب الحاجة. وأضاف أن اللجنة سلّمت بأن مسألة توقيت دوراتها في سنوات الميزانية والسنوات التي لا تقدم فيها ميزانية تستأهل مزيدا من النظر. ذلك أنه قد يكون في الإمكان، مثلا، إعادة تخصيص الأسابيع الثمانية المخصصة لدوراتها المعقودة أثناء فترة من فترات السنتين، بين سنوات الميزانية والسنوات التي لا تقدم فيها ميزانية، لتضم ثلاث أسابيع في سنوات الميزانية وخمسة أسابيع في السنوات التي لا تقدم فيها ميزانية.

٥ - **السيد الحاج** (السودان)، تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تؤكد على أهمية لجنة البرنامج والتنسيق بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي التابع للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعني بالتخطيط والبرمجة والتنسيق. وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق تشكل الجزء الأساسي من قدرة الجمعية العامة الرقابية في ذلك المجال الرئيسي؛ فهي تفسر القصد التشريعي وتمنع التداخل والازدواجية. وقال إن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، كما في

الأعوام السابقة، يوفر أساسا ممتازا لنظر هذه القضايا في اللجنة الخامسة؛ وأن المجموعة تؤيد كل التأييد التوصيات الواردة في التقرير.

٦ - وأردف قائلا إن المجموعة ترحب بالتوجه المقدم بشأن الجوانب البرنامجية للتغييرات التي يراد إدخالها على الخطط البرنامجية لفترتي السنتين الحالية والمقبلة، لكنها تشدد مرة أخرى على وجوب أن تكون جميع ملازم الميزانية متطابقة مع الإطار الاستراتيجي الذي أقرته الجمعية العامة، وعلى أن تحديد الأولويات هو من اختصاص الدول الأعضاء وحدها دون غيرها. وأضاف أن المجموعة تلاحظ مع الارتياح أن لجنة البرنامج والتنسيق رحبت بالتقرير المقدم من مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم في تصميم البرامج وتنفيذها والسياسة المتعلقة بها، لكنها تكرر من جديد أن عن اختصاص الدول الأعضاء وحدها دون غيرها تحديد أدوار ومسؤوليات الهيئات الحكومية الدولية والرقابية، وأن الولايات التشريعية المنبثقة عن العملية الحكومية الدولية تشكل مصدر التوجيه الرئيسي للأمانة العامة والهيئات الرقابية.

٧ - وأضاف أن المجموعة تؤيد كل التأييد التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق بشأن اقتراح الأمين العام في ما يتعلق بمواءمة مهام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأعرب عن أسف المجموعة لأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية كان أيد مقترحا يتعارض وأحكام قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٠. ذلك أن من شأن المواءمة المقترحة أن تضعف تركيز الأمم المتحدة على الاحتياجات الخاصة للبلدان ذات العلاقة. وقال إن المجموعة تشدد على أنه ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ألا يسترشد إلا بالولايات التشريعية المنبثقة عن العملية الحكومية الدولية وإنما تكرر دعوتها إلى ملء وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

٨ - وقال إنه، إذ أن إدارة المعارف عنصر مهم من عناصر عملية الاصلاح الإداري في الأمم المتحدة، ينبغي تشجيع الفريق العامل المعني بإدارة المعارف على تقييم أوجه التداؤب والكفاءة التشغيلية التي ينطوي عليها إدماج دائرة إدارة المعارف.

٩ - وأضاف أن المجموعة تعتقد اعتقادا جازما بأنه ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين الاضطلاع بدور مهم في تحسين التنسيق في منظومة الأمم المتحدة، وتعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها المجلس المذكور لتعزيز الدعوة في ما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعم أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتعرب المجموعة عن تقديرها أيضا للأولوية التي يمنحها المجلس لدور الأمم المتحدة في تسوية كافة الأزمات المالية والاقتصادية. واستدرك فقال إن المجموعة تحث الأمين العام على التشجيع على إقامة حوار أكثر موضوعية بين المجلس والدول الأعضاء من أجل تعزيز شفافية المجلس ومساءلته.

١٠ - واختتم كلامة بالقول إن المجموعة ترحب بقرار لجنة البرنامج والتنسيق رفع البند المتعلق بتحسين أساليب عملها من جدول الأعمال، إذ أنه تم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة وأن من اختصاص لجنة البرنامج والتنسيق حصرا أن تعيد النظر فيه حسب الاقتضاء.

١١ - **السيد راسبرانت** (السويد): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحين تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب: ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وأيضا باسم أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فرحب بالتقرير إذ قال إن لجنة البرنامج والتنسيق كانت قد عقدت مناقشات مفتوحة وبراغماتية حول أعمالها ودورها في منظومة الأمم المتحدة، ونفذت تدابير مقررة في دورتها السابعة والأربعين بغية تحسين فعاليتها. ومضى إلى

القول إن هذه الجهود ينبغي أن تستمر، ذلك إن من شأنها أن تعين اللجنة على الاضطلاع بولايتها، وتكفل التنسيق اللازم لمنع الازدواجية والتداخل، وتعزز الكفاءة والفعالية. وأضاف أن المساعدة من جانب الأمانة العامة عنصر قيِّم من عناصر عمل اللجنة وكذا الحوار الأوثق بين اللجنة وسائر الهيئات والخدمات ذات الصلة.

١٢ - **السيد كمبرباتش** (كوبا): قال إن تخطيط البرامج عنصر لا غنى عنه في أداء الأمم المتحدة، ويلقى بحق اهتماما خاصا في المراحل كافة. وأكد وفده مجددا دور لجنة البرنامج والتنسيق بصفتها الجهاز الفرعي الرئيسي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي في هذا الصدد. وأضاف أن تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المقدمة إلى لجنة البرنامج والتنسيق تشكل إسهاما مفيدا، لكن ينبغي إيلاء الولايات الحكومية الدولية المنبثقة عن مفاوضات ما بين الدول الأعضاء الاحترام التام. وقال إن تسليم لجنة البرنامج والتنسيق بأهمية تحسين أساليب عملها أمر محمود وكذا التقدم المحرز في هذا المجال. ومضى فقال إن نتائج دورة اللجنة التاسعة والأربعين تؤكد من جديد أهمية توصياتها واستنتاجاتها التي قال إن وفده يؤيدها. وأضاف أن كوبا ستعمل بما يكفل إدخال التغييرات الموصى بها من لجنة البرنامج والتنسيق في البرامج التي قامت هي باستعراضا.

١٣ - **السيد رانا** (الهند): قال إن وفده يؤكد مجددا أيضا أهمية لجنة البرنامج والتنسيق بصفتها الجهاز الفرعي الرئيسي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعني بالتخطيط والبرمجة والتنسيق، وهي أهمية يؤكدها دورها الحيوي في كفالة تقيد الكيانات، التي تضطلع بمختلف البرامج، بالولايات التشريعية نصا وروحا. ومضى إلى القول إنه ينبغي إمداد لجنة البرنامج والتنسيق بما تحتاج إليه من موارد لأدائها مهامها. ذلك أن الجهود التي تبذلها في تحسين أساليب عملها جهود محمودة.

١٤ - وأضاف أن وفده يؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير، ويحث الأمانة العامة على أن تضعها في كامل اعتبارها. وقال إن وفده يؤيد، على وجه الخصوص، التوصية المتعلقة بالموافقة على إدخال تغييرات في الخطة البرنامجية لفترة السنتين الحالية وفي الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

١٥ - ومضى إلى القول إنه لن يكون من الغلو في القول التأكيد على أهمية التقييمات، وعلى الأمين العام أن يكفل الإفادة منها في تحسين القرارات التي يتخذها مديرو البرامج على صعيد السياسة العامة. وقال إن وفده يتطلع إلى التقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإلى التقييم المواضيعي لمدى تعاون إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مع المنظمات الإقليمية وتؤيد التوصية بملء منصب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا باعتباره مسألة ذات ضرورة ملحة. وقال إن الاقتراح بمواءمة مهام مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا ومهام مكتب الممثل السامي ينبغي النظر فيها مليًّا.

١٦ - وتحوَّل إلى مسألة تقييم إدارة الشؤون السياسية فقال إنه ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية الإحجام عن إصدار أحكام تقديرية بشأن قضايا ما زالت معروضة على الجمعية العامة، وينبغي له أن يضع قرار الجمعية، بتعزيز تلك الإدارة، في الحسبان عند تقييم تنفيذ التوصيات المتعلقة بتلك الإدارة، والتي أيدتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والأربعين.

١٧ - وأعرب عن أمل وفده في أن يعين تقييم مكتب إدارة الرقابة الداخلية للدروس المستفادة الموظفين على تحسين بيئة عملهم. وقال إن وفده يدرك أهمية الهيئات التنسيقية، من مثل لجنة البرنامج والتنسيق، وأضاف أن وفده يحيط علما بالتقييم المواضيعي لهيئات الأمم المتحدة التنسيقية، ويضم

صوته إلى أصوات المنادين بزيادة تعزيز عمل هذه الهيئات، الأمر الذي يقتضي جدولة اجتماعات منتظمة، وتحسين متابعة القرارات، وآلية تتبعها هذه الهيئات لقياس أدائها على نحو منهجي منتظم.

١٨ - **السيد سبيرين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على عمل لجنة البرنامج والتنسيق باعتبارها الجهاز الفرعي الرئيسي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمعني بالتخطيط والبرمجة والتنسيق. وأضاف أن نظام تخطيط البرامج يجب أن يكفل أن تكون الدول الأعضاء قادرة على تحديد أولويات المنظمة وأنشطتها البرنامجية، وعلى إجراء تقييمات حقيقية لمدى الفعالية في بلوغ الأهداف المحددة.

١٩ - وفي سياق نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، قال إن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الاستعراض السنوي لتقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين، الرامية إلى تحسين تصدي منظومة الأمم المتحدة للأزمات توصيات مهمة جدا. وفي ما يتعلق بمجلس الرؤساء التنفيذيين، قال إن التوصية الواردة في الفقرة ١٢٣ في تقرير اللجنة، توصية حسنة التوقيت للغاية.

٢٠ - وقال إن وفده يرحب بالتقدم المحرز في تحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وبالقرار القاضي بعدم إدراج البند في الدورات المقبلة، بما يتيح للجنة البرنامج والتنسيق الفرصة لتركيز كامل اهتمامها على القضايا الجوهرية.

٢١ - **السيد نغويين دنيه هاي** (فييت نام): قال إن الدور الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق باعتبارها الجهاز الفرعي الرئيسي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالتخطيط والبرمجة والتنسيق دور حيوي لسلاسة عمل المنظمة، وإن التقييمات البرنامجية التي تقوم بها لجنة البرنامج والتنسيق تسهم في فعالية أداء الولايات، فيما تعين التوجيهات، المقدمة الى كيانات منظومة الأمم المتحدة، على تعزيز الاتساق والتنسيق. وأضاف أن وفده يؤيد التوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، ويتوقع من الأمانة العامة اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. وفيما يخص التقييم المواضيعي الذي يقوم به مكتب خدمات الرقابة الداخلية لهيئات الأمم المتحدة التنسيقية، قال إن أمام هذه الهيئات مجالا واسعا لتحسين تنسيق الأداء البرنامجي. وينبغي لكل الهيئات التنسيقية، ولا سيما مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن تولي توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن هذا الموضوع الاهتمام الواجب.

٢٢ - **السيد حميد** (باكستان): قال إن وفده يعلق أهمية قصوى على لجنة البرنامج والتنسيق بصفتها الجهاز الفرعي الرئيسي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالتخطيط والبرمجة والتنسيق، لأنها تعزز قدرة الجمعية العامة على الرقابة على أعمال المنظمة. وأضاف أن بند جدول الأعمال مهم جدا، لأنه يربط بين القصد والعمل وبين الولاية والتنفيذ.

٢٣ - وأضاف أن القوة المحركة لتقييم البلدان الرائدة العاملة ضمن برنامج ''توحيد الأداء'' ينبغي أن تكون هي البلدان المعنية نفسها، وينبغي أن يكون هذا التقييم شاملا وشفافا ومستقلا. ومضى إلى القول إنه سيكون من المفيد تخصيص مستوى ثان من التقييم بما من شأن أن ييسر النظر على المستوى الحكومي الدولي في النتائج المتحققة من جانب البلدان الرائدة. وقال إن وفده يرحب بتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق، ويرى أن التقرير يوفر أساسا صلبا للنظر في اللجنة الخامسة في القضايا مدار البحث.

٢٤ - وقال إن وفده يؤيد، على وجه الخصوص، التوصيات بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة نشر النتائج التي تخلص إليها مختلف هيئات التقييم وتنفيذها تنفيذا كاملا، والتوصيات الداعية إلى تعزيز العمل التنسيقي لمجلس الرؤساء التنفيذيين، وإلى أن يجتمع مجلس الرؤساء التنفيذيين، بتواتر أكبر، مع الدول الأعضاء. وقال إن وفده يحيط علما بالتوصية بأن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام الشروع في إجراء تقييم شامل لنظام الإدارة والمساءلة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وفي نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين. وأضاف أن وفده يؤيد التوصيات المتعلقة بالدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبالضرورة الملحّة لملء منصب المستشار الخاص.

٢٥ - **السيد عبد المغيث** (بنغلاديش): لفت الأنظار إلى الفقرة ١٣٨ من التقرير وقال إن المواءمة المقترحة بين مهام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومهام مكتب الممثل السامي تنتهك انتهاكا واضحا، الولايات التي اعتمدتها الجمعية العامة وكذلك القرارات التي اتخذتها؛ ذلك أن من شأن تلك المواءمة أن تضعف تركيز الأمم المتحدة على الاحتياجات الخاصة للبلدان ذات العلاقة؛ وأن منصب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ينبغي ملؤه في أقرب وقت ممكن. وأضاف أن وفده يأسف للموقف الذي اتخذه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن هذه المسألة، ويكرر طلبه أن توافي الأمانة العامة الجمعية العامة على نحو واضح وموثوق به بآخر المعلومات عن هذا الوضع.

٢٦ - **السيد فان دير فستهوزين** (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): تكلم عن طريق الفيديو، فقال إنه يرحب بالإعراب عن الدعم للجنة البرنامج والتنسيق ولتأييد التوصيات الواردة في التقرير.

البند ١٣١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

مكتب الأمم المتحدة للشراكات *(A/64/91)*

٢٧ - **السيد دوسال** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للشراكات): عرض تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/64/91)، وقال إن عام ٢٠٠٨ يأتي إيذانا بالذكرى السنوية العاشرة للعلاقة ما بين مؤسسة روبرت إ. تيرنر (مؤسسة الأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة)، وهي علاقة ما انفكت تكتسب قوة بعد قوة. وأضاف أنه، في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨، تلقى صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ما ينوف على بليون دولار لنحو ٤٥٥ مشروعا ينفذها ٣٩ كيانا من كيانات الأمم المتحدة في ١٢٣ بلدا. ومضى إلى القول إنه ينبغي ملاحظة أن الصندوق ذاته لم يقم بتنفيذ أي من المشاريع، لكنه أفلح في جمع ٦٢٢,١ دولار من شركائه لتنفيذ المشاريع. وأضاف أن الاتفاق الأصلي المبرم لمدة ١٠ سنوات مع صندوق الأمم المتحدة قد جدد لمدة ١٠ سنوات أخر، وأن السيد تيرنر ما زال ملتزما بجمع مبلغ البليون دولار التالي.

٢٨ - ومضى فقال إن التقرير يصف الاستراتيجيات المعتمدة والمشاريع المدعومة. وأضاف أن النهج ما زال يتركز على صحة الأطفال وعلى المشاريع المتعلقة بالسكان والمرأة والبيئة، وعلى عنصر صغير يتعلق بالسلام والأمن وحقوق الإنسان. ويقدم الجدول الوارد في المرفق الثالث تفاصيل عن قيمة هذه المشاريع. وقال إنه، في عام ٢٠٠٨، تمت برمجة حوالي ٢٨ مليون دولار لما عدده ٣٣ مشروعا.

٢٩ - وقال إن الفصل الثاني من التقرير يتناول صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي ينبئ بقصة نجاح حقيقي. وأضاف أن مهام الصندوق قد حددت بوضوح أكثر في عام ٢٠٠٨ لجعله أكثر تلبية للاحتياجات. وفي عام ٢٠٠٨،

وافق الأمين العام على القيام بجولة تمويل ثانية لما مجموعه ٢٣ مليون دولار لتنفيذ ٨٢ مشروعا. وقال إنه اتخذ قرار بأن يتركز العمل، في المقام الأول، على منظمات المجتمع المدني بغرض دعم جانب الطلب من عملية إرساء الديمقراطية. ووصلت المساهمات، منذ بدء المشروع، إلى ما يربو على ٩١ مليون دولار. وفي إطار الجولة التمويلية الثالثة، تم تلقي ٢ ٠٠٠ طلب منحة تمويل من ١٣٨ بلدا.

٣٠ - وانتقل إلى الفصل الثالث من القرير فقال إن نجاح صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية قد ولّد طلبا على الخدمات الاستشارية. وأضاف أنه، حتى في الأيام الأولى، أعرب الكثير من هيئات القطاع الخاص والمجتمع المدني عن اهتمامها بدعم عمل الأمم المتحدة، لكنه تعين تبديد بعض الالتباس: ألا وهو أن صندوق الشراكات الدولية وُجد لدعم برامج الأمم المتحدة ومشاريعها، لا لدعم الهيئات الخارجة عنها، وأن مكتب الأمم المتحدة للشراكات قد أنشئ لتقديم خدمات استشارية. وقال إن الطلب على الخدمات، التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة للشراكات، قد شهد نموا هائلا. وقال إنه يتضح أن هيئات القطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذا هيئات تمويل المشاريع وتنفيذها، قد أصبحت هي الأخرى مناصرة ومؤيدة. وأنه قد تم توجيه جميع الطلبات الواردة إلى وكالات الأمم المتحدة أو وكالات حكومية أو إلى منظمات أخرى، وذلك بغرض بناء قدرة في هذا الميدان.

٣١ - ومضى إلى القول إن الصندوق يتلقى الآن ما يربو على ١ ٠٠٠ استفسار في السنة. وإنه على الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي فقد كانت هناك زيادة مطردة في تنفيذ البرامج الاجتماعية من جانب الجهات من غير الدول. وأضاف أن من الواضح أن القطاع الخاص قد أصبح مهتما بالأداء الثلاثي الأساس: أي ليس تحقيق أرباح فحسب ولكن أن يؤخذ البُعد الاجتماعي في الاعتبار أيضا.

٣٢ - واختتم كلامه بقوله إن إحدى الأولويات تتمثل في تعزيز الشراكات في أفريقيا، عن طريق العمل مع الاتحاد الأفريقي وفريق الأعمال التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وهيئات أخرى، بغرض جذب استثمارات جديدة وإيجاد دور جديد للقطاع الخاص في أفريقيا.

٣٣ - **السيد كمبرباتشي** (كوبا): تساءل عن المعايير التي يطبقها المكتب في اختياره المنظمات لأغراض الشراكات.

٣٤ - **السيد دوسال** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للشراكات): قال إن أحد أكبر التحديات هو، في الواقع، مراقبة الجودة في عملية الاختيار، بغية منع الشركات من اتخاذ ارتباطها بالأمم المتحدة وسيلة ''تنصيع'' صورة أنشطتها. إن جميع الشراكات المحتملة قد درست بروية وتمحيص بالاشتراك مع منظمات جامعة، هذا وقد طبقت وكالات منظومة الأمم المتحدة معايير الاختيار الخاصة بها أيضا. وقد قام المكتب ذاته بفحص تاريخ الشركات وفقا لمبادئه التوجيهية بشأن التعامل مع القطاع الخاص. وأضاف أن المكتب لن يعمل مع هيئات خرقت تشريعات العمل أو البيئة أو حقوق الإنسان أو عرف عنها أنها فاسدة. وأضاف أنه لن يعمل المكتب أيضا مع منظمات شملت أنشطتها الكحول أو التبغ أو الأسلحة النارية. وقال إن المكتب يستخدم أيضا خدمات خارجية للفحص.

٣٥ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى اعتماد الصيغة الشفوية التالية لمشروع المقرر بشأن مكتب الأمم المتحدة للشراكات:

''**إن الجمعية العامة،**

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/64/91)،

تحيط علما بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/64/91)''.

٣٦ - وقد اعتمد مشروع التقرير.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/١٥.